



كلمة لبنان

يلقيها

الدكتور نواف سلام

المندوب الدائم

أمام

مجلس الأمن

"الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين"

نيويورك في ٢٥/٧/٢٠١٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

***Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017***

السيد الرئيس،

دعوني او لا اتوجه بالشكر الى السيد روبرت سري على احاطته الشاملة وأجدد امامكم اليوم تمسك لبنان بضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلسكم الموقر رقم ١٧٠١ بكل مندرجاته وانو ه في هذا الصدد بالجهود المشكورة لقوات اليونيفل.

ولا يسعني في البداية ايضاً سوى ان اؤكد لكم ان لبنان سوف يبقى على موقفه المبدئي في الدفاع عن وحدة سوريا وسيادتها و حق شعبها في العيش بحرية وكرامة وان ينعم ابنائها بالامن والسلامة.

واسمحوا لي الا ان اعود الى الموضوع الرئيسي لجلستنا اليوم، وهو الصراع العربي الاسرائيلي وتداعياته.

السيد الرئيس،

تعلمون دون شك ان وزير دفاع إسرائيل، إيهود باراك، صادقاً ل من أمس على قرار بهدم ثماني قرى جنوبي الخليل في الضفة الغربية المحتلة، قرى يسكن فيها الفلسطينيون العرب منذ حوالي ٢٠٠ سنة، هي مجاز، والتبانه، وصفيهوالفخيت، والحلاوة، والمر كز، وجنبا، وخروبة. ويقضي القرار بطرد سكانها وعددهم حوالي ١٥٠٠ نسمة بداعي أن الجيش الاسرائيلي يحتاج تلك الأراضي من أجل تدريباته العسكرية.

وتجاه طبيعة هذه الخطوة التي تهدف الى قضم مزيد من الأراضي الفلسطينية وإنشاء «منطقة عازلة» جديدة في جنوبي الضفة الغربية على الحدود المحاذية ل «الخط الأخضر» وما ينتج عنها من تهجير للاهالي وتدمير لممتلكاتهم، من واجبنا كدولة تلتزم ميثاق الامم المتحدة وتحرص تالياً على ان يضطلع مجلسكم بدوره كاملاً في صون الامن والسلم الدوليين (من واجبنا) ان نسأل، ومن حقنا ان نعرف، هل من خطوات تعتزمون اتخاذها لوقف هذه الاعمال الاسرائيلية؟ وما هي؟ ام ان مجلسكم سيقمى مسلوب الارادة مشلولاً تجاه انتهاكات اسرائيل المتواصلة لاحكام القانون الدولي واستهتارها بقرارات هذا المجلس والجمعية العامة لمنظمتنا؟

السيد الرئيس،

تعلمون دون شك أيضاً ان اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء الاسرائيلي، بنيامين نتيناهو، برئاسة القاضي المتقاعد آدموند ليفي، للنظر بالوضع القانوني للبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية وسبل تشريعها، قد خلصت في تقريرها الصادر مطلع هذا الشهر الى أن إسرائيل "ليست دولة احتلال من وجهة نظر القانون الدولي" (هكذا حرفياً)

وان كافة اعمال الاستيطان، هي "شرعية" لاسيما تلك التي توصف بأنها "غير شرعية" (illegal outposts). وأوصت لجنة ليفي بمنح حقوق ملكية للمستوطنين وبإنشاء سجل عقاري إسرائيلي موازٍ لهم، ودعت إلى تغيير القانون الأردني المعمول به في الضفة الغربية بشأن الأراضي، كما أوصت بإلغاء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في العام ١٩٧٩ الذي يحظر مصادرة أراضٍ لأغراض عسكرية وبهدف بناء المستوطنات عليها تسهيلاً لممارسة "حق اليهود في الاستيطان في كل أرجاء يهودا والسامرة."

ولعلّ من ابلغ ما قيل في تقرير لجنة ليفي هو ما أتى في التاسع من الشهر الحالي على لسان المستشار القانوني للمنظمة الاسرائيلية لحقوق الإنسان Yesh Din، المحامي ميخائيل سفر د:

"The Levy Committee was conceived in sin to legalize a crime, and it has fully accomplished its mission. Its report is not a legal report but an ideological report that ignores the basic principles of the rule of law. The members of the Levy Committee apparently fell down the rabbit hole, and their report was written in Wonderland, governed by the laws of absurdity: there is no occupation, there are no illegal outposts and there is apparently no Palestinian people either. To that we must say in the words of Alice: 'This is the silliest tea party I have ever been to.'"

"أن لجنة ليفي ولدت في الخطيئة من أجل تسوية جريمة، ونفذت المهمة التي أوكلت لها بالتمام والكمال. فالتقرير ليس قضائياً وإنما أيديولوجي، وهو يتجاهل المبادئ الأساسية لسلطة القانون». وتابع «على ما يبدو فإن أعضاء اللجنة وقعوا في كم الساحر، وتقريرهم كتب في أرض العجائب التي يسيطر فيها قانون السخافة، فلا وجود لاحتلال، ولا لبؤر استيطانية غير شرعية وعلى ما يبدو لا وجود لشعب فلسطيني. وتجاه ذلك نستعير من كلمات اليس (في بلاد العجائب) للقول: هذه حفلة الشاي الأشد حماقة التي شهدتها في حياتي."

وفي السياق نفسه، كتب إيال غروس تعليقاً على تقرير لجنة ليفي في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية في

العاشر من الشهر الحالي:

(Aeyal Gross | Haaretz Jul.10, 2012)

"What would you call an occupation where the occupying state inhabits its citizens while exploiting its ground, water and other natural resources? And what would you call a regime where two populations live under different law, applied according to their nationality? If any good could come out of the Levy committee, is the unveiling of the hypocrisy that under the perception of occupation lays a regime which better resembles a combination of colonialism and apartheid."

"ماذا يسمى الاحتلال الذي تُسكن فيه دولة الاحتلال مواطنيها، في ظل استغلال مقدرات الأرض، والماء والموارد الطبيعية الأخرى؟ وماذا يسمى النظام الذي يعيش فيه جنبا إلى جنب سكان تنطبق عليهم أحكام مختلفة وفقاً

لأصولهم القومية؟ إذا كان هناك خير يمكن أن يخرج من لجنة ليفي فسيكون نزع قناع الازدواجية في فهم الاحتلال حيث يسود نظام يشبه بقدر أكبر خليطاً من الاستعمار والابرتهايد (والفصل العنصري)."

وتجاه خطورة خلاصات لجنة ليفي وابعادها، اسمحوا لنا ثانية ان نسأل هل من خطوات تعتمون اتخاذها للتذكير بحقيقة أحكام القانون الدولي وقرارات هذا المجلس والجمعية العامة لمنظمتنا بشأن لا شرعية الاستيطان؟ ام ان مجلسكم سيبقى هنا أيضاً مسلوب الارادة مشلولاً؟

السيد الرئيس،

سبق وذكرنا مراراً امام مجلسكم الموقر ان المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنص على انه "لا يجوز لدولة الاحتلال ان توجّل ل او تنقل يوماً من سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها".

وكذلك سبق واشرنا مراراً الى ان مجلس الامن، ومنذ اكثر من ٣٠ سنة، بعدما اعاد في قراره رقم ٤٤٦ لعام ١٩٧٩ التأكيد على ان اتفاقية جنيف الرابعة هذه "تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧" اعتبر في الفقرة العاملة الاولى منه ان "سياسة اسرائيل وممارساتها باقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ليس لها مستند قانوني وتشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط".

وهل من حاجة الى التذكير كيف ان محكمة العدل الدولية قد فصلت في الفقرة ١٢٠ من رأيها الاستشاري بشأن قضية الجدار بالقول "ان المحكمة تخلص الى ان المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أنشأت خلافاً للقانون الدولي"؟

السيد الرئيس،

الاحكام القانونية بشأن الاستيطان واضحة اذن كل الوضوح. وكذلك هي واضحة كل الوضوح الممارسات الاسرائيلية المستمرة منذ عام ١٩٦٧ في تحديها لهذه الاحكام ، اذ تجاوز عدد المستوطنين نصف مليون في اكثر من ١٢٠ مستوطنة، وهذا غير ما يعرف بالبؤر الاستيطانية، وهي تبتلع مع ما يرتبط بها من طرق التفافية ومعسكرات نحو ٤٢% من اراضي الضفة الغربية.

ولكن يبقى سؤالنا لكم: الى متى سيبقى مجلسكم مسلوب الارادة مشلولاً ومتخلفاً عن التصدي للاستيطان الاسرائيلي وتحمل مسؤولياته بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الامم المتحدة؟